Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (19): 30 Jul 2022
P: 72 - 85
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (19): 30 يوليو 2022م
ص: 72 - 85

Financial safety indicators and their role in improving the performance of the banking sector in Iraq

Zahraa Hussein Hassan
Department of Business Administration || Al- Nisour University College || Iraq

Abstract: The Central Bank of Iraq focused on achieving financial stability in its strategic plan, through the introduction of partial and total precautionary policies (safety indicators), which are among the tasks of the supervisory authorities for the importance and necessity of assessing and following up on systemic risks on an ongoing basis, and financial safety indicators aim to reduce risks To which the banking sector may be exposed to enhance its ability to withstand internal and external shocks, the research adopted the descriptive analytical approach to prove the hypothesis and objectives of the research to reach conclusions and recommendations. Systematic risks that it may be exposed to and improve its performance by strengthening its financial position, as the research aims to know the role and effectiveness of financial safety indicators in assessing the financial situation of the banking sector, through the application and analysis of its indicators that serve as an early warning indicator for financial crises in addition to maintaining the strength and safety of institutions finances from internal and external shocks.

Keywords: Financial safety, financial safety indicators, financial stability, Iraqi banking sector.

مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق

زهراء حسين حسان
قسم إدارة الأعمال || كلية النسور الجامعة || العراق

المستخلص: انصب اهتمام البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي في خطته الاستراتيجية وذلك من خلال استحداث السياسات الاحترازية الجزئية (مؤشرات السلامة) والكلية التي تعد من مهام السلطات الاشرافية من اجل أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وتهدف مؤشرات السلامة المالية إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لأثبات فرضية وأهداف البحث للتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات، وتنطلق فرضية البحث من أن مؤشرات السلامة المالية أداة اختبار رئيسة ومهمة لقياس مدى قدرة القطاع المالي المصرفي على مواجهة المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها وتحسين اداءه من طريق تعزيز مركزه المالي، إذ يهدف البحث إلى معرفة دور وفاعلية مؤشرات السلامة المالية في تقييم الوضع المالي للقطاع المصرفي وذلك من خلال تطبيق وتحليل مؤشراتها التي تعمل كمؤشر انذار مبكر للأزمات المالية إضافة إلى الحفاظ على متانة وسلامة المؤسسات المالية من الصدمات الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: السلامة المالية، مؤشرات السلامة المالية، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي العراقي.

المقدمة.

إن سلامة القطاع المصرفي هي أحد المتطلبات الحيوية لدعم وتعزيز سلامة النظام المالي للدولة ، لذلك تعد مؤشرات السلامة المالية التي اقرها صندوق النقد الدولي أهم الادوات الجوهرية في تحليل وقياس القطاع المالي

والمصرفي لان سلامة وكفاءة القطاع المالي يعد امراً حاسماً للنمو الاقتصادي لأي بلد، أدت تداعيات الأزمات المالية العالمية التي حدثت عام 2008 إلى قيام صندوق النقد الدولي بإصدار دليل مالي يضم مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية تم فرضه على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وتعبر مؤشرات السلامة المالية عن مدى سلامة وقدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية وأداء وظائفها بكفاءة عالية وهي من أهم الأدوات التي يتم من خلالها مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع التقلبات في حركة رؤوس الأموال لان القطاع المصرفي يلعب دوراً جوهرياً هاماً اقتصادياً واجتماعياً من خلال توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعاية المصالح الاقتصادية باعتباره الركيزة الاساسية لبناء أي بلد.

1- مشكلة البحث

ان غياب الأدوات المنهجية لمؤشرات السلامة المالية المستخدمة تؤثر سلباً على توصيف وتحليل وضع القطاع المصرفي العراقي ومدى سلامته وذلك بسبب النقص الحاصل في البيانات أو عدم دقتها وهذا من شأنه أن يؤدي لحدوث مخاطر تعرض المصارف إلى ازمة مالية غير متوقعة.

2- فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن مؤشرات السلامة المالية أداة اختبار رئيسة ومهمة لقياس مدى قدرة القطاع المالي المصرفي على مواجهة المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها وتحسين اداءه من طريق تعزيز مركزه المالي.

3- أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم السلامة المالية ومؤشراتها.
2. تحليل وتوضيح مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي.

4- أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في معرفة دور مؤشرات السلامة المالية في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي وحمايتهُ من الأزمات التي من المحتمل أن تحدث لهُ مستقبلاً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

2- منهجية البحث وحدوده وهيكليته.

2-1- منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لأثبات فرضية البحث وأهداف البحث للتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات.

2-2- الحدود المكانية والزمانية

اقتصر البحث على القطاع المصرفي العراقي للسنوات (2016- 2020).

2-3-هيكلية البحث

من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيم محتويات البحث إلى ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة والمبحث الثاني الإطار النظري لمؤشرات لسلامة المالية، بينما يتناول المبحث

الثالث الجانب العملي وهو تحليل واقع مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي، وختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

2-4-المخطط الافتراضي للبحث:

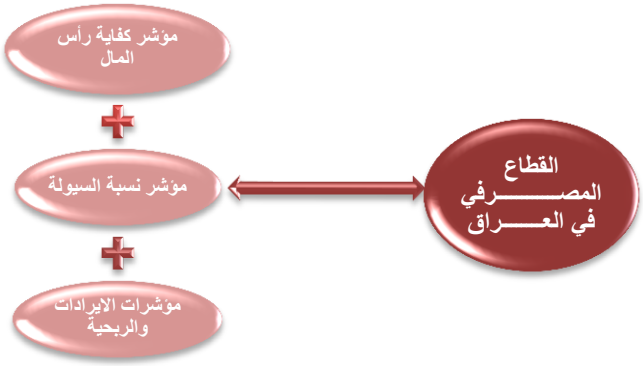

المصدر: من اعداد الباحثة

3- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري/ السلامة المالية (المفهوم، المؤشرات، الأهمية)

مفهوم السلامة المالية:

تعد مراحل تطور القطاعات المصرفية بمثابة انعكاس جيد لتطور الاقتصاد وأن تنمية الوضع الاقتصادي والحفاظ عليه يعتمد على سلامة أداءه وهذا يتطلب مراقبته وتقييمه بشكل دوري لذلك ظهرت الحاجة إلى مراقبته من قبل المنظمين أو جهات خارجية تستخدم المؤشرات لتحليل ومقارنة السلامة المالية للمصارف [1] ، وتحدث الأزمة المالية عندما ينخفض الطلب على الأصول المالية لقطاع واحد أو أكثر ، وبالتالي يفشل النظام المصرفي في تلبية التدفقات الخارجة أو قد يكون غير قادر على جذب تمويل جديد أو تجديد التزامات قصيرة الأجل، ففي هذا الاتجاه تعتبر السلامة المالية مهمة للغاية بعد الأزمة المالية العالمية لأنها تعطي بعض المؤشرات على مدى احتمالية انتقال المشكلات المالية إلى الاقتصاد الحقيقي [2]، ويمكن تعريفها بأنها قدرة المصارف على إدارة عملياتها في ظل أحداث طارئة فهي تعكس قدرتها على الوفاء بالديون في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال حسابات رأس المال والاحتياطي التي بحوزتها [3] ، وتعرف ايضاً بأنها الحالة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص الموارد المالية بشكل فعال بين الأنشطة المختلفة وإدارة وتشخيص الأزمات المالية واستيعاب الصدمات لتحقيق الاستقرار المالي [4].

أو هي مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الداخلية أو الخارجية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في

(1)- (Seyedi et al, 2019, p.208).

(2)(- Almahadin et al, 2020, p. 221).

(3)- (Swamy, 2014, p.27).

(4)- (Santoso, 2007, p.5).

حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر وهناك العديد من المؤشرات لكن سيقتصر البحث على مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة السيولة ومؤشرات الايرادات والربحية [5].

يعرف الاستقرار المالي انه الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادر على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة من النظام المالي نفسه أو من القطاع الحقيقي [6].

ثانياً- مؤشرات السلامة المالية

هناك ستة مؤشرات للسلامة المالية التي نص عليها صندوق النقد الدولي في الدليل المالي لسنة 2006 لتقييم أوضاع القطاعات المالية وغير المالية وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة لتقييم الوضع المالي للقطاع المصرفي هي كما يلي:

1. **مؤشر كفاية رأس المال**

يعد مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف، وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، تكمن أهمية هذه المؤشرات كونها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية، كمخاطر أسعار الصرف إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والائتمان عند تقدير مخاطر البنود خارج الميزانية كالمتاجرة بالمشتقات المالية [7]، تعتبر نسبة (10، 5%) الحد الأدنى هي النسبة المقبولة من أجل حماية أموال المودعين في البنوك والنظام المالي ككل [8].

2. **مؤشر نسبة السيولة:**

تشير نسبة السيولة إلى ما إذا كان المصرف قادراً على تلبية متطلبات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بكفاية دون التأثير سلباً على عملياته اليومية أو تكبد خسائر، وتعتبر السيولة بمثابة تأمين ضد الصدمات خلال الازمات Ratnovski، (2013:426) ، لقد تم إصدار معايير نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) النهائية من قبل لجنة بازل في 31 أكتوبر2014 تحدد إطار عمل حساب صافي التمويل المستقر وهي تستند إلى حد كبير للمعايير المقترحة الصادرة في وقت سابق من 12 يناير 2014، إذ يعمل NSFR مع نسبة تغطية السيولة (LCR) ويوازنها وهو يحد من قدرة البنوك على تمويل الأصول السائلة بتمويل قصير الأجل مستحق خارج الأفق الزمني البالغ 30 يوما ل LCR، ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق قسمة التمويل المستقر المتاح للمصرف (ASF) على التمويل المستقر المطلوب (RSF) ويجب أن تكون النسبة دائما أكبر من 100% [9].

3. **مؤشرات الايرادات والربحية**

يعد العائد المالي أهم تعبير عن الربح الذي يسلط الضوء على نتائج الإدارة المالية الأوسع نطاقا ويشير إلى المساهمين إذا كانت استثماراتهم فعالة يعكس معدل العائد على الأصول ROA وتعني قدرة الإدارة على استخدام مواردها من أجل تحسين الربح وتعكس جودة الأصول المخاطر المحتملة التي قد تولد ائتمانات مقدمة من قبل المؤسسة المصرفية والمخاطر الكامنة في الأصول الأخرى والعمليات خارج الميزانية العمومية، أن الربحية تعكس قدرة

---

(5)- (Bunn, P., & Redwood, V, 2003, p.20).

(6)- (, الاستقرار المالي في العراق خلف، 2018https://cbi.iq/static/uploads/up/file- 157122039798218).

(7) المشتقات المالية:. هي ادوات لتثبيت الاسعار في عمليات السوق فهي اداة لإدارة المخاطر الناجمة عن تقلب الاسعار أو ما يسمى- التحوط

(8)- (Gideon, F., Petersen et al, 2013, p.2 (.

(9)- (CHRIS B. MURPHY, Liquidity Coverage Ratio (LCR), 2021).

المصارف على تحمل المخاطر وتوسيع الأعمال وأن المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية المصرف هي العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ونسبة الرافعة المالية أو حقوق الملكية وتستخدم للكشف عن الاتجاهات في الربحية [10].

يركز معدل الإيرادات والربحية على المؤشرات التي تقيم ربحية المؤسسات المالية والمصرفية، وأن انخفاض النسبة تدل على وجود تحديات كبيرة تواجهها المؤسسات، بينما يدل ارتفاع النسبة على السياسات التي اتبعتها الادارة للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر الأقل وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين اخرين وهما كما يأتي:

أ- مؤشر نسبة العائد على الموجودات

ان المصارف أكثر كفاءة في إدارة ميزانيتها العمومية لتوليد الأرباح ومدى كفاءة الإدارة في توظيف إجمالي الأصول لتحقيق الربح، ويحسب مؤشر العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل (الربح) على متوسط إجمالي الأصول كنسبة مئوية ويعكس المؤشر ربحية المصارف بالنسبة إلى إجمالي أصولها، ويعني ارتفاع عائد الاستثمار [11].

ب- مؤشر نسبة العائد على حقوق المالكين

العائد على حقوق الملكية (ROE) وفقاً لنسبة الربحية هي نسبة تهدف إلى قياس الأداء العام للمصارف وكفاءتها في إدارة الالتزامات ورأس المال، وفي الوقت نفسه تظهر نسبة الربحية وصفاً حول مستوى فعالية إدارة المصرف في تحقيق الأرباح وهذه النسبة كمقياس لما إذا كان المالك أو المساهم يمكنه الحصول على معدل عائد معقول على استثماراته، وأن نسبة العائد على حقوق الملكية توضح العلاقة بين صافي الربح وحقوق الملكية للمساهمين [12].

يقيس المؤشر ما يحصل عليه المستثمرين المساهمين في المؤسسات المالية، حيث يدل ارتفاع النسبة على ارتفاع الأسعار، أو انخفاض رأس المال المستثمر بسبب شراء اصول جديدة أدت إلى انخفاض رأس المال من أجل زيادة القدرة الإنتاجية، وأن انخفاض النسبة يشير إلى انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال نتيجة بيع بعض الاصول أو اعادة هيكلة لرأس المال [13].

ثالثاً- أهمية مؤشرات السلامة المالية:

يتعرض النشاط المصرفي للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر على أدائه لأن المصارف تلعب دورًا مركزياً في الوساطة المالية فإن تحليل هذا الاداء يعتمد على الكفاءة والإنتاجية والسيولة والقدرة التنافسية والربحية [14]، لذلك تعد مؤشرات السلامة دليل للإنذار المبكر ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار المالي وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها في أسوء الأحوال فشلاً للقطاع المصرفي[15] ، وتتمثل اهمية السلامة المالية بالاتي:

---

(10)- (Kamar, K, 2017, p.68).

(11)- (Apătăchioae A., 2015, p.39- 40).

(12)-, (بوهريرة، 2017 ص 109).

(13)-, (تقرير مؤشرات السلامة المالية، 2017https://www.amf.org.ae/ar/capacity- building/workshop/public- event/703).

(14)- (Apătăchioae A., 2015, p.37).

(15)- (Babihuga, R., 2007, p, 2).

1. الحاجة الماسة بتطبيق لوائح السلامة المالية للمصارف، وتنفيذ المبادئ المصرفية الاحترازية لكي يكون عملها في حالة سليمة بحيث لا تضر بالزبون المرتبط بالخدمات المصرفية [16].
2. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية من خلال تصميم برنامج لتقييم القطاع المالي ولتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي والعمل على تطوير الاستجابات للسياسة المناسبة التي من الممكن اتباعها [17].
3. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
4. تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها [18].
5. تعمل المؤسسات الأشرفية على ايجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الادارة للازمات المالية ومواجهتها وهي مؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية التي تحدث في القطاع المصرفي [19].

ثانياً- الدراسات السابقة:

1- **دراسة (Salman et al, 2021)** ( ) Financial safety indicators under financial crises and their impact on banking finance: An Applied study in Iraqi banks)): هدفت الدراسة إلى توضيح أهم مؤشرات السلامة المالية وهي خط دفاع أو نظام مبكر للوضع المالي للبنوك فهي تعمل على التنبؤ بوضعها المالي للحفاظ على المركز المالي والملاءة المالية إذ يتعرض الاقتصاد لمخاطر تداعيات تدفقات رأس المال الخارجة أو أزمات العملة وغيرها من الصدمات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث وبالتالي فإن القدرة على مراقبة نزاهة القطاع المالي تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية لان تطبيق مؤشرات السلامة المالية من قبل المصارف العراقية سيكون له أثر إيجابي على أداء هذه البنوك وعلى ثقة المصارف وتقليل تعرضها للأزمات المصرفية إذ عمل البنك المركزي العراقي على تطبيقها مع التركيز على تطبيق البعض منها على كل من النظام المصرفي وعينة من المصارف العراقية ، أن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن النتيجة الثابتة هي أن البنوك التي أعلنت إفلاسها كانت تزيد قروضها المشكوك في تحصيلها بشكل حاد وأن نسبة رأس مالها كانت تتدهور قبل فترة وجيزة من إفلاسها، أما أهم التوصيات هو التزام البنك المركزي العراقي بالمعايير الدولية مثل بازل 2 الذي يتطلب من بعض البنوك العراقية تطوير أساليبها المصرفية لمتابعة التطورات المصرفية والمعايير العالمي.

2- **دراسة ((Naouel ,3021))** ( ) Study of financial safety indicators in Islamic banks- Jordan Islamic Bank model)): هدفت الدراسة إلى تحديد وضع البنك الإسلامي الاردني الذي احتل المرتبة الأولى في القطاع المصرفي لنجاحه في تلقي المدخرات من الأفراد بشكل كبير وقدرته على تمويل القطاعات الاقتصادية في الأردن من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات السلامة المالية للبنك الإسلامي، وكذلك التعامل مع موارد واستخدامات البنوك الإسلامية، لذا تعد مؤشرات السلامة المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك في تحديد مركزها المالي وفرص المنافسة داخل القطاع المصرفي ، وكذلك تحديد التهديدات التي تشكل نقاط ضعف لها لان البنوك الإسلامية لا تتعامل مع أسعار الفائدة مثل البنوك التجارية بل تتعامل في صيغ التمويل والاستثمار لذا فهي أكثر

(16)- (Dewi, 2018, p.119).

(17)- (Sundararajan et al, 2002, p. 9).

(18)- (Apătăchioae A., 2015, p.39- 40).

(19)- (Zapodeanu, D., 2010, p.367).

عرضة للمخاطرة، لأنها تقاسم الأرباح والخسائر مع العميل مما يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو في الاستثمار والاقتصاد، أن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني لديه كفاءة عالية في تحقيق الأرباح من خلال معدل العائد على الأموال الخاصة المستثمرة في الصناديق الخاصة ، أما أهم التوصيات من الضروري أن يخصص البنك الإسلامي الأردني حسابات خاصة للمودعين الذين يفضلون التوجه نحو استثمار أموالهم في استثمارات حقيقية من خلال فتح حسابات الاستثمار المتخصصة لتجنب توظيف الأموال في أنشطة تقتصر على نفقات مهدرة.

3- دراسة **(Sosnovska & Zhytar, 2018)** ( ) FINANCIAL ARCHITECTURE AS THE BASEOF THE FINANCIAL ((SAFETY OF THE ENTERPRISE: هدفت الدراسة إلى تحقيق المستوى الضروري من الأمن المالي للمؤسسات شرطاً أساسياً لضمان تشغيلها المستدام وتشكيل معايير التنمية التنافسية في بيئة السوق الداخلية والخارجية إذ تعتمد فعالية هذه العملية على بناء هيكل مالي عالي الجودة كعنصر هيكلي أساسي لنظام الأمن المالي للشركات، وأن اختيار المبادئ والأساليب لبناء الهيكل المالي يعتمد على المصالح المالية للكيانات الاقتصادية مثل تكوين إمكانات مالية مرنة وتحسين هيكل رأس المال وزيادة جاذبية الاستثمار وتعظيم الأرباح وزيادة القيمة السوقية للشركات، وأن ضمان المستوى المناسب للأمن المالي سيسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتكوين إمكانات مالية نوعية وتوفير مزايا تنافسية ومواءمة مصالح الكيانات الاقتصادية وإنشاء نظام فعال للأمن الاقتصادي للمؤسسة، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن نتيجة بناء بنية مالية مرنة هي توفير المستوى المناسب من الأمن المالي للمؤسسة من خلال تحديد مخاطرها المالية وقياسها وتقليلها ومراقبتها، أما أهم التوصيات أن مؤشرات تقييم مستوى الأمن المالي على الاستثمار والائتمان والابتكار والمكونات الوظيفية للعملات منظمة يعد شرطاً مهماً لضمان الاستقرار المالي والتشغيل المستدام للشركة في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

4- ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

ان البحث الحالي اختلف عن الدراسات والبحوث السابقة من حيث بيان مؤشرات تقييم الوضع المالي للقطاع المصرفي العراقي ومدى سلامة مركزه المالي وقدرته على مجابهة المخاطر غير المتوقعة الذي يتمثل بمؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة السيولة ومؤشرات الايرادات والربحية الذي يتضمن مؤشر نسبة العائد على الموجودات ومؤشر نسبة العائد على حقوق المالكين، كما ويوضح واقع القطاع المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي.

4- المبحث الثالث- الإطار العملي/عرض النتائج.

تحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي

يتناول هذا المبحث واقع القطاع المصرفي العراقي وتحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي بصورة عامة من خلال ثلاثة مؤشرات مهمة توضح السلامة المالية للقطاع المصرفي ومدى سلامة مركزه المالي وقدرته على مجابهة المخاطر غير المتوقعة وتتمثل المؤشرات بمؤشر نسبة كفاية رأس المال ومؤشر نسبة السيولة ومؤشر الإيرادات والربحية.

أولاً- واقع القطاع المصرفي في العراق:

تطور هيكل الجهاز المصرفي العراقي أثناء عام 2020 بالرغم من مواجهة العالم لفيروس (COVID- 19) بصورة عامة والعراق بصورة خاصة الا أن ذلك لم يمنع من التوسع في منح رخص لمصارف جديدة، إذ أصبح عدد المصارف العاملة (76) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (69) مصرفاً تتضمن (24) مصرفاً تجارياً و(27) مصرفا إسلامياً محلياً ومصرفين إسلاميين أجنبيين و(16) مصرفاً تجارياً أجنبياً ومن الملاحظ أن الحصة الأكبر من عدد المصارف كانت من المصارف الخاصة، إذ بلغت نسبتها تقريباً (7.90%) والمصارف الحكومية بنسبة (3.9%) وشكلت نسبة المصارف التجارية (5.56%) تليها المصارف الإسلامية بنسبة (5.39%) والمصارف المختصة بنسبة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق وأن أغلب المصارف الخاصة لم تحقق الهدف الذي تأسست لأجله وهو دعم نشاط القطاع الاقتصادي والقطاعات الأخرى وذلك بتقديم التسهيلات الائتمانية الممنوحة له مقارنة بالمصارف الحكومية [(20)].

وقد جاء قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، ليواكب التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية الدولية والتغيرات في النظام الاقتصادي العراقي، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق واهم التشريعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال العام 2020 التي ساهمت في استقرار القطاع المصرفي خلال الجائحة كما يلي [(21)].

1. أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات وضوابط خاصة بالمبادرات الممولة منها مبادرة الواحد ترليون دينار الخاصة بتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
2. ضوابط شبكة الحماية المالية الإسلامية.
3. قائمة السيولة للمصارف الإسلامية .
4. فرض ضوابط فيما يخص تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال.
5. تحديث وإصدار الضوابط الخاصة بتنظيم عمل الوكلاء الرئيسين والثانويين لمزودي خدمات الحوالات الأجنبية.

ثانياً- تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي:

استحدث البنك المركزي العراقي العمل بمؤشرات السلامة المالية (FSIs) في أبريل، 2016 وذلك بتجميع 12مؤسسة مالية (FSI) أساسية و7 من أصل 13 مؤسسة مالية (FSI) إضافية للمصارف الحكومية ومجموعة مماثلة من مؤسسات الخدمات المالية(FSI) للمصارف الخاصة بتواتر ربع سنوي وساعدت مهمة السلامة المالية(FSI) الأخيرة في ديسمبر 2018 من خلال ورشة العمل في فبراير2020 في تجميع مؤسسات الخدمات المالية القطاعية، والتي تغطي القطاع المصرفي بأكمله، ودمج معاهد الخدمات المالية للمصارف المملوكة للدولة والمصارف الخاصة، وإعداد البيانات الوصفية لها وذلك لتحليل الوضع المالي لها ومدى قدرتها للصمود اتجاه المخاطر النظامية وغير النظامية [(22)].

---

(20)-, 2020 (تقرير الاستقرار النقدي والمالي لسنة https://cbi.iq/news/view/494).

(21)- (2021تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة, https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr- alastqrar- almaly/tqryr- alainstqrar- almaly- fy- aldwl- alrbyt- lam- 2021).

(22)- (IMF Country Report FOR IRAQ, 2021, p.62).

تعد مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام يتنبأ بالمخاطر التي قد يتعرض لها المركز المالي للقطاع المصرفي، فضلاً عن أنها تعكس مدى كفاءة وقدرة المصارف على إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة، فضلا عن تحقيق مستويات متطلبات كفاية رأس المال والسيولة مناسبة تعزز من قدرتها على استيعاب الصدمات المالية، ودوره في الوساطة المالية وتمتعه بملاءة مالية جيدة.

1- **مؤشر نسبة كفاية رأس المال:**

يعد مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف وتستخدم كمصد دفاع مالي اول للمصارف من أجل حماية أموال المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي وقد كان الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل$_1$ (8%) لكن هذه النسبة تغيرت إلى (10%) في بازل$_2$ بعد انهيار القطاع المالي والمصرفي العالمي التي حدثت بسبب الازمة المالية العالمية 2008 وللبنوك المركزية الحرية في زيادة هذه النسبة حسب الوضع المالي والمصرفي الخاص بها وعمل البنك المركزي العراقي على زيادة نسبة كفاية راس المال إلى (12%).

حددت بازل$_3$ نسبة الحد الادنى لكفاية رأس المال (12.5%) ، وهذا الأجراء قد طبق على المصارف التجارية أما بالنسبة للمصارف الاسلامية لازال التطبيق قيد العمل به [23].

جدول (1) مؤشر نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في العراق

السنة	نسبة كفاية رأس المال	النسبة المعيارية المحددة حسب CBI
2016	%128	%12
2017	%181	%12
2018	%285	%12
2019	%173	%12
2020	%358	%12

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للاستقرار النقدي والمالي، البنك المركزي العراقي.

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي من (128%) في عام 2016 إلى (358%) لعام 2020 بسبب ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية من (15.1) ترليون دينار عام 2019 إلى (16.9) ترليون دينار لعام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر مما ادى إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي، وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال عام2020 عن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%) وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والصدمات غير المتوقعة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، وعملت المصارف للمحافظة على هذه النسبة من الملاءة المالية؛ لان أغلب مكونات رأس المال تكون من الشريحة الأولى المتكونة من رأس المال الأساس.

(23)- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة2021) https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr- alastqrar- almaly/tqryr-alainstqrar- almaly- fy- aldwl- alrbyt- lam- 2021).

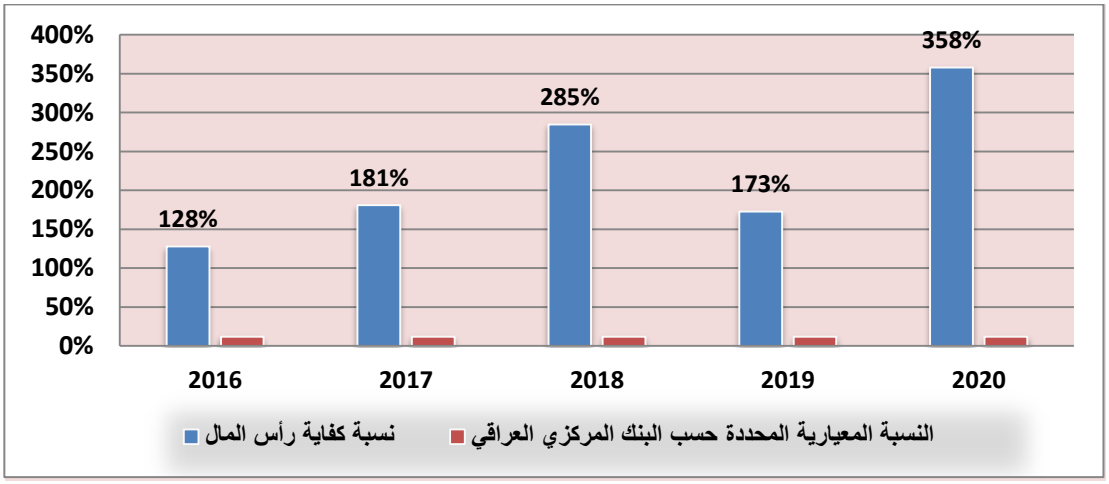

الشكل (1) مؤشر نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ككل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1).

2- مؤشرات نسبة السيولة:

بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) ابتداءً من عام 2017 بنسبة تصل إلى (80%) وكانت النسبة (90%) في سنة 2019 ذلك بصورة تدريجية حتى تصل إلى (100%) ولا تقل عن النسبة المحددة، أما نسبة التمويل المستقر تعكس قدرة المصارف على توفيرها لأجل سداد التزاماته متوسطة الاجل التي تكون اعلى من النسبة المعيارية المحددة (100%) كما موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2) تطبيق نسب تغطية السيولة والتمويل المستقر المتاح من المصارف

السنة / النسبة	2017	2018	2019	2020
نسبة تغطية السيولة	%80	%90	%100	%100
نسبة التمويل المستقر المتاح	%100	%100	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار النقدي والمالي، البنك المركزي العراقي، 2020، ص65.

يتضح من الشكل (2) أن معدل السيولة مرتفع لنسبة تغطية السيولة عن النسبة المحددة الذي حققته المصارف العراقية، إذ أن المعدل الشهري لهذه النسبة لم ينخفض عن الحد الأدنى المقرر لها أثناء عام 2020، فحققت نسبة تغطية السيولة أعلى معدل لها في شهر تشرين الثاني الذي بلغت فيه (277%)، في حين كان أدنى معدل لنسبة تغطية السيولة في شهر أيلول، إذ بلغت (212%) وهذه النسبة الأخيرة هي أعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة والبالغة (100%)، إذ نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة بصفة قطاع مصرفي كامل، أما بصفة مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوف النسبة المطلوبة في عام 2020 وقد بلغ عدد المصارف غير المستوفية لنسبة السيولة (14) مصرفاً، في حين أن بعض المصارف بلغت نسبًا عالية وصلت إلى حدود مرتفعة تتجاوز النسبة المعيارية المحددة، وهذه النسب تعكس قدرتها على مواجهة السيولة خلال (30) يوماً.

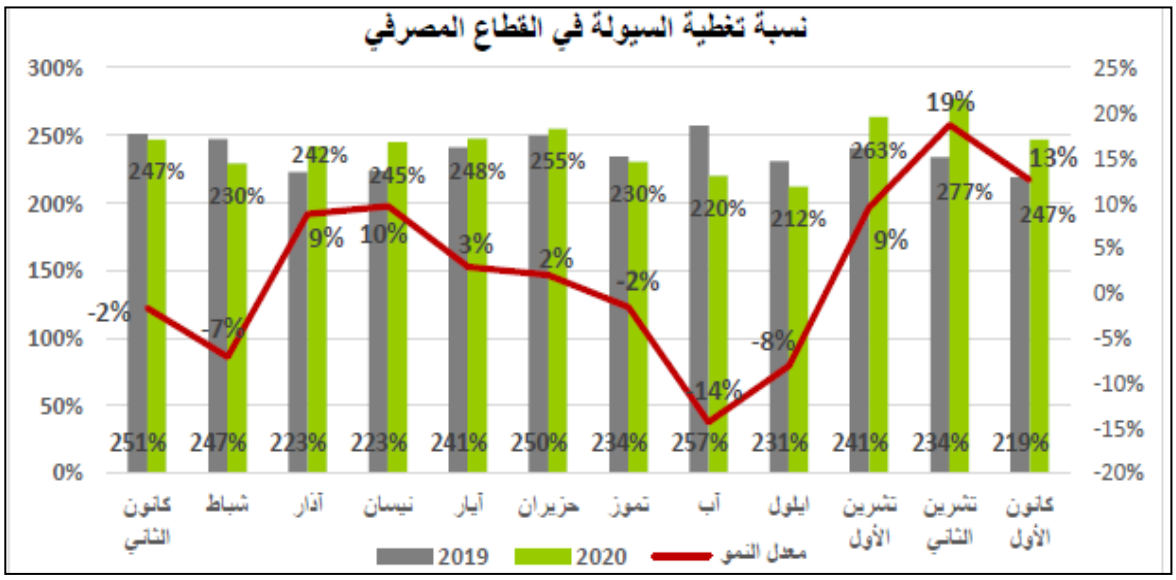

الشكل (2) مؤشر نسبة تغطية السيولة للقطاع المصرفي

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار النقدي والمالي، البنك المركزي العراقي، 2020، ص66.

3- مؤشر الايرادات والربحية:

يمكن قياس مؤشر الإيرادات والربحية من خلال نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق المالكين.

أ- نسبة العائد على الموجودات:

ارتفعت نسبة العائد على الموجودات من (0.81%) في عام 2019 إلى (0.90%) في عام2020 مقارنة بالسنوات السابقة، وأن هذا الارتفاع جاء على الرغم من تأثر العراق والعالم بالغلق نتيجة جائحة كورونا. بسبب توجه البنك المركزي على حث المصارف على منح الائتمان من طريق عدد من المبادرات التي قدمها للمصارف، فضلًا عن ارتفاع أرباح المصارف إذ ارتفع صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (1.4) ترليون دينار عام 2019 إلى (1.5) ترليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو بلغ (2.8%) وارتفع كذلك الدخل الذي لا يحمل فائدة من (1.02) ترليون دينار في عام 2019 إلى (2.4) ترليون دينار لعام 2020 وبمعدل (135.2%)، ويعود الجزء الأكبر لهذا الارتفاع إلى تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار الأمريكي، فضلًا عن ارتفاع اجمالي الموجودات بمعدل (4.04%). ويوضح الشكل (3) نسبة العائد إلى الموجودات.

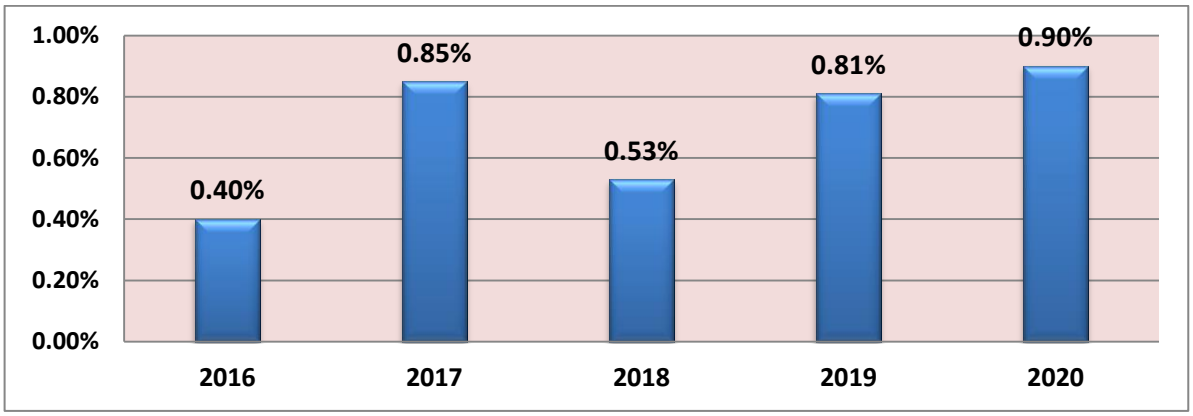

الشكل (3) نسبة العائد على الموجودات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للاستقرار النقدي والمالي، البنك المركزي العراقي.

ب- **نسبة العائد على حقوق المالكين:**

يلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى (4.37%) في عام 2018 بعدما كانت مرتفعة بنسبة (9.5%) في عام 2016 وقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق المالكين من (6.96%) في عام 2019 إلى (7.33%) في عام 2020 وللمصارف كافة، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، وأن الأسباب الرئيسية لارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع قيمة الدخل وقيمة الموجودات. والشكل (4) يوضح نسبة العائد على حقوق المالكين.

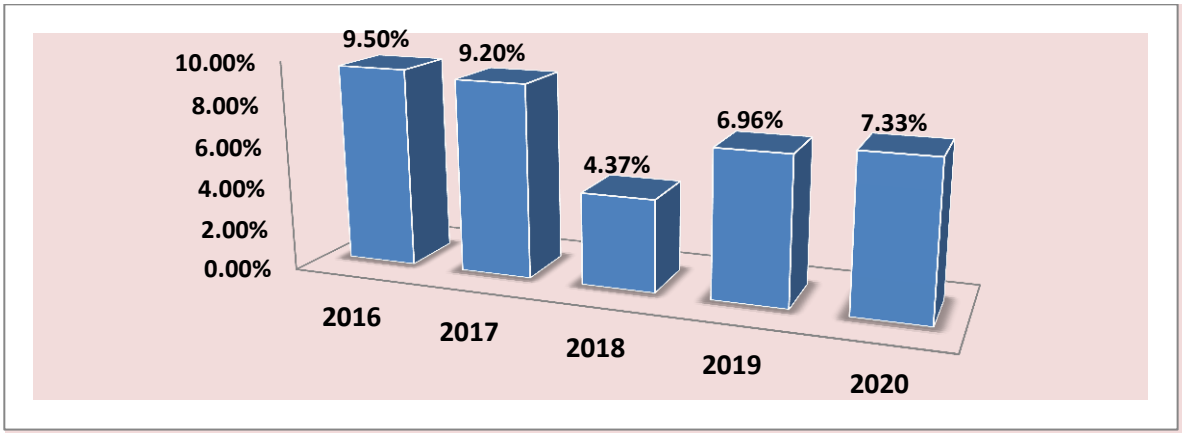

الشكل (4) نسبة العائد على حقوق المالكين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المختلفة للاستقرار النقدي، البنك المركزي العراقي.

أهم الاستنتاجات:

1. نستنتج أن السلامة المالية هي جملة من التدابير والإجراءات الاحترازية الكلية أو الجزئية التي تجعل مؤشرات المصارف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات قبل حدوثها، واتخاذ الاجراءات التصحيحية لمواجهتا.
2. تعد نسبة كفاية رأس المال والسيولة من أهم مؤشرات الرئيسة للسلامة المالية والتي تعكس متانة المركز المالي للقطاع المصرفي وصموده تجاه الصدمات المالية المفاجئة.
3. نجح البنك المركزي العراقي من فرض رقابته على المصارف ككل من طريق فرض التعليمات الخاصة بالمعايير المالية المحددة كنسبة كفاية رأس المال البالغة (358%) التي تجاوزت النسبة المعيارية المحددة (12%) ونسبة السيولة البالغة (277%) عن النسبة المعيارية المحددة (100%) التي تعكس قدره وكفاية مالية جيدة للقطاع المصرفي تساعده لمواجهة المخاطر المحتملة.

التوصيات والمقترحات.

1. حث المصارف على عملية الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية وتحديثها بشكل دوري على مواقعها الإلكترونية لتكون متاحه امام الجمهور والمستثمرين والباحثين.
2. فرض إجراءات رقابية مشددة على المصارف الحكومية والخاصة فيما يخص تطبيق معايير بازل1و2 إذ لوحظ أن أغلب المصارف لا تلتزم بالمعايير الرقابية خصوصاً معايير تغطية السيولة.
3. يفترض من البنك المركزي العراقي عدم منح تراخيص لتأسيس مصارف جديدة وذلك لعدم جدوى عمل أغلب المصارف الخاصة وضعف أدائها ونشاطها المالي في القطاعات الاقتصادية رغم ارتفاع رؤوس أموالها مقارنة بأداء

ونشاط المصارف الحكومية التي تكون رؤوس أموالها منخفضة وعددها لا يتعدى سبعة مصارف ورغم ذلك فإنها تمارس نشاطها التجاري وتمنح تسهيلات ائتمانية لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية والقطاعات الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً- المصادر والمراجع بالعربية:

- بوهريرة، عباس عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك – (AGB- Cpa)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – العدد 07 / ديسمبر 2017.
- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، https://www.amf.org.ae/ar/ publications/tqryr- alastqrar- almaly/tqryr- alainstqrar- almaly- fy- aldwl- alrbyt- lam- 2021).
- تقرير الاستقرار النقدي والمالي لسنة 2020 https://cbi.iq/news/view/494.
- تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017. https://www.amf , .org.ae/ar/capacity- building/workshop/public- event/703
- خلف، عمار حمد، الاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي، 2018، https://cbi.iq/static/ .uploads/up/file- 157122039798218.pdf

ثانياً- المراجع الاجنبية

- Almahadin, H. A., Kaddumi, T., &Qais, A. K. (2020). Banking soundness- financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. Banks and Bank Systems, 15 (3), 218.
- Apătăchioae, A. (2015). The performance, banking risks and their regulation. Procedia Economics and Finance, 20, 35- 43.
- Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. Available at SSRN 995618.
- Bunn, P., & Redwood, V. (2003). Company accounts- based modelling of business failures and the implications for financial stability.
- CHRIS B. MURPHY, Liquidity Coverage Ratio (LCR), 2021)
- Dewi, M. (2018). Analisis Tingkat Kesehatan Bank Dengan Menggunakan Pendekatan Rgec (Risk Profile, Good Corporate Governance, Earnings, Capital). Ihtiyath: Jurnal Manajemen Keuangan Syariah, 2 (2).
- Gideon, F., Petersen, M. A., Mukuddem- Petersen, J., & Hlatshwayo, L. N. P. (2013). Basel III and the net stable funding ratio. International Scholarly Research Notices.
- IMF Country Report No. 21/38, 2020 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR IRAQ, February 2021, pp62.

- Kamar, K. (2017). Analysis of the effect of return on equity (ROE) and debt to equity ratio (DER) on stock price on cement industry listed in Indonesia stock exchange (IDX) in the year of 2011- 2015. IOSR Journal of Business and Management, 19 (05), 66- 76.
- Naouel, S. E. M. R. E. D. (2021). Study of financial safety indicators in Islamic banks- Jordan Islamic Bank model. Management Research, 5 (1), 363- 377.
- Ratnovski, L. (2013). Liquidity and transparency in bank risk management. Journal of Financial Intermediation, 22 (3), 422- 439.
- Salman, M. D., Mohammed, A. H., & Flayyih, H. H. (2021). Financial safety indicators under financial crises and their impact on banking finance: An Applied study in Iraqi banks. Estudios de Economia Aplicada, 39 (11).
- Santoso, W., & Batunanggar, S. (2007). Effective financial system stability framework. South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Centre.
- Seyedi, S. A., Abdoli, M., & Noghabi, M. J. (2019). Assessing the Financial Health Indicators of Commercial Banks in Views of Banking Experts. Journal of Accounting Advances, 11 (2), 207- 252.
- Sosnovska, O., & Zhytar, M. (2018). Financial architecture as the base of the financial safety of the enterprise. Baltic journal of economic studies, 4 (4), 334- 340.
- Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices (Vol. 212). Washington, DC: International Monetary Fund.
- Swamy, V. (2014). Testing the interrelatedness of banking stability measures. Journal of Financial Economic Policy.
- Zapodeanu, D., & Cociuba, M. I. (2010). Financial soundness indicators. OF THE UNIVERSITY OF PETROŞANI～ ECONOMICS～, 10 (3), 365- 372.